



تسلطت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢ برئاسة القاضي السيد مدحت العمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين كرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب القشبيدي وعماد صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أكتن المأتونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

العموز / المدعي / مأمون سامي رشيد خلال العواتي وبقية المجلسي احمد عبد الرزاق زلفان تميمز عليه/ المدعي عليه/ رئيس مجلس محافظة الانبار / إستشارة توكيفيته – وبجلاء المحاميان مصطفى علفق و عفيف عوده .

الإجراءات

ادعى واثم المدعي (المسجل) أمام محكمة القضاء الإداري انه بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٣ قرر مجلس محافظة الانبار بإقطة موافقة من منصبه بموجب القرار المرقم (٢٤٩) وإن الجلسة التي تم التوافق فيها على طلب الاستجواب غير رسمية لأن السادة (٢٥) الظفرا (٢) من النظام الداخلي لمجلس محافظة الانبار نقص على (الرئيس المجلس أو ثلث الأعضاء الدعوة التي اجتماع استثنائي لموضوع طاروا لا يتضمن التأجيل وإن مذكرة الاستجواب جاءت خافية من الدعوة لاجتماع بهذا الخصوص) وإن يتم تصعيد جلسة الاستجواب على لائحة جدول أعمال المجلس لغرض التذكور وجاءت مخالفة للسادة (٣٠/أولاً) من النظام الداخلي للمجلس ولم يقدم مع طلب الاستجواب أي مستند رسمي مرفق أو بيانات أو أدلة مع أسئلة الاستجواب لغرض التذك منه والإجابة عليها وإنه لم جاء بطلب الاستجواب (تقرر استجوابكم) والأصل (حصلت الموافقة على الاستجواب وذكر عدد الأعضاء المصوبون على الاستجواب مع ذكر رقم الجلسة وجدول الأعمال) مما شكل مخالفة للنظام الداخلي لمجلس المحافظة وإن أعضاء مجلس المحافظة رفضوا طلب موافقة بان يكون الاستجواب في جلسة عتبية وبم حضور وسائل الإعلام استناداً إلى المادة (٢٦/ثانياً) من النظام الداخلي لمجلس محافظة الانبار والقرار جاء



مخالف المادة (٥١) من قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ ووجب تعديل خمسة للاستجواب وفي حالة رغبة المجلس إصدار قرار بالإقالة تعيد جلسة أخرى مستقلة عن جلسة الاستجواب ، ولم يتم اتباع الآلية القانونية بالاستجواب من خلال إيداع طلب الاستجواب لدى موقوفات الصادرة والوزارة دون الانتفاة للكتابة القانونية في طلب الاستجواب وإن أسئلة الاستجواب لا ترقى لانتهاء في القانون مع ضرورة أليات حالة من الحالات التي حددها المادة (٨) من قانون المحافظات بقوانينها الأربعة ويتم تعديل ثلاثة أعضاء للاستجواب وكانت الغاية تعويل الاستجواب التي مخالفة وإن الأصل ان يكون الاستجواب من شخص واحد لامتدده الأبعاد السياسية والعشائرية بتحويل الغاية من الاستجواب من عملية إصلاح وتوجيه التي خطط الأرق والتشهير ، وأرق وكين المدعي للمحكمة كتاب مجلس النواب للعراق (١٠/٢٠١٢) في (١٦/٥/٢٠١٢) جاء فيه (إن الاستجواب تم بغيب رئيس المجلس وبالتالي فقد شرفاً أساسياً من شروط الاستجواب ... إذا يكون قرار الإقالة وفقاً لسنة القانوني لذا فإن على مجلس المحافظة تعديل جلسة جديدة للاستجواب وبحضور أعضاء مجلس النواب في المحافظة .. الخ) . تقدم المدعي لدى المدعي عربة/إضافة لوريلفته بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٤ وقد رد التظلم بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٥ . أقام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٣ طلباً الحكم بإلغاء قرار الإقالة مواءم من منصفه الصادر من المجلس المرقم ٢١٩ في ٢٠١٢/٥/١٣ ، ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٨/٨ وبعد الاستشارة (٢٠١٢/ق/٢٠٩) الحكم بالأثرية رد دعوى المدعي . طعن وكيل المدعي (التميز) بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المورقة ٢٠١٢/٨/١٦ طلباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التفريق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقم ضمن المادة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى النظر في الحكم التميز وجد انه صحيح وموافق للقانون

كوت ماري عيراق
داد كاري بالآي ليهقتهقادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١١/التحكيمية/تيميز/٢٠١٢

تأسياب التي استند إليها . لأن مجلس محافظة الأنبار استمر قراره موضوع الطعن والمرفوع (٢١٩) في ٢٠١٢/٥/١٣ بإقالة السميز (المدعي) رئيس مجلس محافظة الأنبار من منصبه مستنداً لأحكام المادة (٧) إلتياً وإلتامناً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل بالقانون (١٥) لسنة ٢٠١٠ . حيث أن مجلس المحافظة بناء على طلب مقدم من قبل (١٧) عضواً طلبوا فيه استجواب رئيس المجلس وأرسلوا بالطلب الأسئلة المطلوب الاستجواب عنها والمتضمنة خمسة عشر سؤالا وتم تعيين موعد لاستجواب رئيس المجلس وتبلغ بموعد الجلسة وبالإسئلة المطلوب الاستجواب عنها وأنه لم يحضر في موعد الجلسة المحددة للاستجواب وهو يوم ٢٠١٢/٥/١٣ وإن المجلس حرر المحضر رقم (١٠) في ٢٠١٢/٥/١٣. يُعيّن اجتماع المجلس وعدم حضور المدعي للاستجواب واعتبار رئيس المجلس مستجوباً كإشاعه عن المحضر . ثم عقد المجلس جلسة تالية بعد (١١) في نفس اليوم حضرها (٢١) عضواً من أصل (٢٩) عضو وتم اتخاذ القرار بإقالة رئيس المجلس (المدعي) . وعليه تكون أحكام العواد (٧) إلتياً) . (٥١) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم قد تحققت باتخاذ قرار الإقالة . كما وجدت المحكمة الاتحادية العليا أن قرار الإقالة استند إلى أحكام الفقرة (ثامناً) من المادة (٧) من القانون المذكور وإن البند (١) من الفقرة (ثامناً) تضمنت (عدم النزاهة أو استغلال المنصب الوظيفي) . ولدى ملاحظة الأسئلة المرفوعة بطلب الاستجواب وجد أنها تضمنت السؤال عن سبب حصر رئاسة اللجنة الأمنية بشخص رئيس المجلس فقط وبذلك عدم عقد اجتماع رسمي للمجلس لمدة أكثر من شهر وبسبب الاستعاضة (بالأبواب اليومية) في مجلس المحافظة عوضاً عن التجان الرسمية في المجلس والمتضمنة من أعضاء المجلس وتأثير المصادفة على الموازنة وطرد احد أعضاء المجلس من شرفته والاستعانة بالمستشارين وتهميش دور لجان المجلس الداعية وعدم عرض الموازنة على المجلس للتصويت عليها وتوزيع مبالغ نقدية على المواطنين عند زيارته الميدانية للأضية وبأنهم من كل ذلك توجيه الاتهام المدعي بصفته رئيس مجلس محافظة الأنبار باستغلال المنصب الوظيفي الإداري (١) من البند (١) من (ثامناً) لمادة (٧) من قانون

بسم الله الرحمن الرحيم

كوكب آذار، عهراق
داد ضار، بالآر، نوبتتتتتتتتتتتت



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١١/التحكيمية/تسوي/٢٠١٢

المحافظات غير المنتظمة في إقليم . وحيث ان المدعي لم يحضر جلسة الاستجواب المتبلغ والمضور اليها ويبان ما يستوجب الإجابة عنه من هذه المسائلات العسوية اليه يكون قد اسقط حقه من الدفاع عن نفسه وبالتالي يكون قرار الإقالة صحيحاً وموافقاً للقانون استناداً لإحكام المادة (٧/ثانياً وثالثاً) والمادة (٥١) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وحيث ان الحكم المعيز قضى بره دعوى المدعي للأسباب المذكورة قرر تصديق الحكم المعيز وتعميل المعيز رسم التمييز وصرف القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/١٠/٢ .

منحت المعمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا